

رام الله- الحياة الاقتصادية- قال وزير العمل مأمون أبو شملا، إن عدد القوى العاملة المشاركة في فلسطين 1.3 مليون، منهم 70% يعملون سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام أو في الاقتصاد الإسرائيلي، و30% عاطلون عن العمل. وأضاف أبو شملا أن معدل البطالة في صفوف النساء في القدس بلغ 85%، بينما في الضفة 32.1%، و73% في قطاع غزة. جاء ذلك خلال جلسة نقاش، نظمتها وزارة العمل في مقرها بمدينة البيرة أمس بعنوان «تعزيز وصول النساء إلى الفرص الاقتصادية المتكافئة والعمل اللائق في فلسطين».

الحياة الاقتصادية

معنويات منطقة اليورو تتراجع لأدنى مستوى في عامين بداية السنة

بروكسل - رويترز- هبطت المعنويات الاقتصادية بمنطقة اليورو بأكثر من المتوقع، مسجلة أدنى مستوياتها في عامين خلال يناير كانون الثاني، حيث أصبحت جميع المكونات باستثناء المستهلكين وقطاع البناء أكثر تشاؤماً حول آفاق المنطقة في بداية العام. وقالت المفوضية الأوروبية إن المعنويات الاقتصادية في منطقة اليورو انخفضت إلى 106.2 نقطة في يناير كانون الثاني، من قراءة معدلة قليلاً عند 107.4 في كانون الأول، لتسجل تراجعاً لسبعة أشهر متتالية وأقل مستوى منذ تشرين الثاني 2016.

بنك فلسطين يجري مداوات مع صناديق استثمارية وشركات عالمية لدعم قطاع الريادة والابتكار في فلسطين

انشاءً البنك مع عدد من المستثمرين المحليين ومن المهجر ودول العالم، والذي اثبت نجاعة الاستثمار في الشركات الناشئة في فلسطين نظراً لوجود مواهب النجاح وأفكار تصلح لتكوين شركات ناشئة قادرة على فلسطين. يذكر أن صندوق «ابتكار» قد استثمر في أكثر من 22 شركة ناشئة فلسطينية في مجال تحليل المعلومات والبيانات في قطاع العقارات ومجال الأمن والتجارة الإلكترونية وبنوي الصندوق والشروع في طرح «صندوق ابتكار 2» لجلب المستثمرين خلال العام الحالي نظراً لنجاح الصندوق في الاستثمار في عدد مميز من الشركات الفلسطينية ووجود شهية لدى المستثمرين للاستثمار في عدد أكبر من هذه الشركات الناشئة في فلسطين. وعبر الشوا في ختام حديثه عن سعادته البالغة بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن مبادرة الثورة الصناعية الرابعة في دعم جهود القطاع الخاص الفلسطيني، وخاصة شركات قطاع أنظمة المعلومات والتكنولوجيا وصناديق الريادة والابتكار في فلسطين عبر فتح قنوات التواصل مع كبرى الشركات في تكنولوجيا المعلومات وصناديق الاستثمار السيادية المنضوية في عضوية المنتدى الاقتصادي. وما زال أمامنا طريق طويل، مع توفر الفرص. كاشفاً في الوقت ذاته بأن البوادر الأولية مشجعة للغاية، وعلينا اقتناص الفرص إذا أردنا مساعدة الشباب الفلسطيني بيت روح الأمل وفرص النجاح للخروج من دوامة البطالة».



دولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والإسهام في الاستثمار في الطاقات والمواهب الريادية الفلسطينية والشركات الناشئة. من الجدير ذكره أن قطاع الريادة وتكنولوجيا المعلومات يعتبر من القطاعات الحيوية القادرة على التخفيف من حدة البطالة وخاصة تلك المستفحلة في قطاع الشباب والإسهام في تمكين فلسطين من الالتحاق بركب التطور التكنولوجي ضمن ما يشهده العالم وخاصة بسبب التقدم الحاصل ضمن ما يسمى الثورة الصناعية الرابعة المعتمدة كلياً على التكنولوجيا والانترنت. وأضاف الشوا بأنه وعلى هامش الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمية، فقد أجرى عدة لقاءات جانبية عرض بنك فلسطين خلالها تجربته مع صندوق «ابتكار» الذي

رام الله- الحياة الاقتصادية- أعلن بنك فلسطين عن مداوات يجريها مع عدد من الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات لخلق مبادرة لدعم الإستثمار التكنولوجي في فلسطين. ويأتي ذلك خلال مشاركة البنك في الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس 2019 الذي ناقش سبل الإستثمار الدولي والإقليمي في فلسطين مع العديد من الصناديق السيادية في المنطقة والبنوك الدولية على هامش الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. ويعتبر الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي هو الاجتماع الوحيد الذي يجمع قادة المجتمع العالمي من رؤساء دول وممثلين عن أكثر من 100 حكومة، بالإضافة إلى كبار الرؤساء التنفيذيين في أكبر 1000 شركة عالمية، وبحضور قادة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وأبرز القادة الثقافيين والمجمعين والمفكرين والأصوات المؤثرة في منتدى الشباب العالمي، كما يلتقي رواد تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا العالميون في بداية كل عام لتحديد الأولويات وتشكيل جداول الأعمال العالمية والصناعية والإقليمية. وأشار هاشم الشوا رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك فلسطين «مشاركته في الاجتماعات إلى جانب صندوق «ابتكار» كانت مميزة هذا العام، بسبب تركيزنا مع عدد من المؤسسات والشركات الفلسطينية المشاركة على آليات وسبل توفير البيئة المواتية في فلسطين لجلب استثمارات لشركات



الحمد لله يبحث مع ممثل الاتحاد الأوروبي لدى فلسطين دعم العديد من المشاريع التنموية

الدولي، لا سيما الاتحاد الأوروبي، إلى اتخاذ خطوات فعالة لتوفير حماية دولية لأبناء شعبنا ومساءلة إسرائيل على انتهاكاتها، والزامها باحترام القانون الدولي. وضمن رئيس الوزراء الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي في العديد من القطاعات، لا سيما الموجهة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الانزروا»، مؤكداً أهمية استمرار هذا الدعم.

رام الله- الحياة الاقتصادية- بحث رئيس حكومة تسيير الأعمال د. رامي الحمد لله، مع ممثل الاتحاد الأوروبي لدى فلسطين رالف تراف، دعم العديد من المشاريع التنموية في فلسطين، وذلك خلال لقائه، أمس، في مكتبه برام الله. واطلع الحمد لله تراف على الانتهاكات الإسرائيلية، خاصة اعتداءات المستوطنين بحق المواطنين وممتلكاتهم، داعياً المجتمع

قلقيلية: «القدس المفتوحة» ومجلس التنمية الاقتصادية للتنمية المحلية يوقعان مذكرة تفاهم

بدوره، أشاد د. المصري بجامعة القدس المفتوحة التي وصفها بصرح شامخ تحدى كل الصعاب ليكون بين ومع الناس في ظل ظروف تعجز عنها كبريات المؤسسات عن الاستمرار، وبارك استجابة ووقوف اللواء رواجبة مع أبناء المحافظة ودعمهم الأنشطة، خاصة التنموية منها، مشيراً إلى معوقات الاحتلال التي يضعها أمام تطور المحافظة، داعياً إلى الارتقاء بالإمكانيات الموجودة للوصول إلى التميز، وبين أن بلدية قلقيلية تسخر طاقاتها كافة من أجل تحقيق التنمية. واستعرض نائب رئيس بلدية قلقيلية د. باسم الهاشم وعضو المجلس الاقتصادي وعضو هيئة التدريس بكلية العلوم الإدارية والاقتصادية د. صلاح صبري، مهام المجلس واليات العمل والأسس التي ينتهجها لتطوير الأفاق الاستثماري لمحافظة قلقيلية بعد رسم وتشخيص الواقع الاقتصادي وإيجاد فرص استثمارية واعدة فيها.

من خلال رفع كفاءة الكادر البشري، وتحدث عن الترتيب ليوم علمي مرتقب مع بلدية قلقيلية يلقي الضوء على مشاكل تعيق عجلة التنمية ويكون نتاج أبحاث علمية مشتركة، داعياً لتعميم هذه الشراكة لما لها من انعكاسات إيجابية على مستوى خدمة المجتمع. وبين اللواء رافع رواجبة محافظ قلقيلية أن التعاون بين المؤسسات ينقلها للأفضل، مؤكداً حاجة المحافظة إلى جهود جبارة للتطوير بسبب استهداف الاحتلال الإسرائيلي لها، وحاجتها إلى عقول نيرة ومبادرات حقيقية تحقق أهدافاً تنموية في وقت تحتاج المحافظة فيه إلى التنمية، وأوضح أن اتفاقية الجامعة والبلدية لامست احتياجات المجتمع المحلي، مشيداً بمؤسسات المجتمع المدني من حيث الأداء والإرادة والتفهم للواقع التنموي رغم محاولات الاحتلال الإسرائيلي عرقلة كل مساعي التنمية والتطوير في المحافظة.

تطبيق الأسس العلمية للتنمية الاقتصادية ومعايير الجودة والنوعية في مختلف القطاعات الاقتصادية المؤثرة بالمدينة. كما هدفت إلى رسم خارطة طريق لتحقيق مستقبل أفضل يكون للطرفين دور الريادة في مجالات التنمية الاقتصادية والتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والإسهام في تحسين الكفاءة الداخلية للمجلس وتحقيق جودة مخرجاته، وتعزيز الشراكة مع قطاعات المجتمع المختلفة وتسويق التعاون بينهما، إضافة إلى تطوير رؤية المجلس الاقتصادي وتعزيز أعمالهما المشتركة، فيما حددت الاتفاقية الحقوق والالتزامات لكلا الطرفين نحو التنفيذ. ونقل د. الأفرع تحيات رئيس الجامعة أ. د. يونس عمرو، مباركاً هذا التعاون الذي تجسد من خلال الشراكة الحقيقية والمطلقة مع أكبر مؤسسة خدمتية تنموية في المحافظة، وهي بلدية قلقيلية التي لها الدور الأساسي في تحقيق وتطوير التنمية

قلقيلية-الحياة الاقتصادية- وقع فرع جامعة القدس المفتوحة في قلقيلية ومجلس التنمية الاقتصادية للتنمية المحلية/بلدية قلقيلية، بتوجيهات من رئيس الجامعة القدس المفتوحة أ. د. يونس عمرو، وبرعاية محافظ قلقيلية اللواء رافع رواجبة، وقع د. نور الأفرع مدير فرع قلقيلية التابع لجامعة القدس المفتوحة ود. هاشم المصري رئيس المجلس البلدي ورئيس المجلس الاقتصادي للتنمية المحلية، مذكرة تفاهم تهدف إلى تحقيق تعاون مثمر بين فرع الجامعة في قلقيلية والمجلس الاقتصادي للتنمية المحلية، في مجالات تطوير خدمات التنمية الاقتصادية المحلية في مدينة قلقيلية. وهدفت المذكرة إلى التعاون بين الطرفين في تقديم الخدمات الاستشارية الفنية والأكاديمية والمسوحات التي يقوم بها طلاب الجامعة كمشاريع تخرج أو أنشطة بحثية وفق الإمكانيات المتاحة للطرفين، ومواكبة الطرفين للحدثة والتميز من خلال

دراسة: الغالبية العظمى من الشركات تعارض إقامة صندوق مشترك للمسؤولية الاجتماعية

وتلتزم به، وربط مساهمات الشركات في تنفيذ المشاريع المطلوبة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية مع البوابة الموحدة للمساعدات التي تديرها وزارة العمل الاجتماعية بالتعاون مع هيئات دولية ووطنية أخرى ناشطة في مكافحة الفقر. يمكن لاستخدام البوابة الموحدة للمساعدات إطلاع الشركات على المجالات الأهم للاستثمار فيها، على أن تختار الشركات القطاعات التي تراها ذات أولوية، شريطة أن تستخدم بطريقة تحفظ خصوصية العائلات الفقيرة والأسماء المدرجة من ناحية، ومن ناحية أخرى تساهم في إشهار والترويج للشركات المساهمة». من جهته، قال وكيل وزارة التنمية الاجتماعية داود الديك، جاءت الدراسة بناء على طلب الوزارة، في إطار التحول الذي تشهده منذ التغيير في اسمها وجوهرها، وقال: «ليس لدى الوزارة تصور جاهز ومعد للمسؤولية الاجتماعية، ولا تتصلح لفرض نظرة أو توجه معين بشكل إلزامي على القطاع الخاص، وليس لديها رغبة في الحصول على أي أموال لتوجيهها لبرامج الحماية الاجتماعية، ولمحاربة الفقر لا بد من مفهوم متعدد الأبعاد»، مؤكداً ثقته بإمكانية الارتقاء بمستوى العوائد المترتبة على الأموال المخصصة للمسؤولية الاجتماعية وتحديدًا فيما يتصل بالشق التنموي، لذا لا بد من سياسات تأخذ بالاعتبار الفئات المهمشة والفقيرة. بدوره أكدت ضراغمة/المصري على حق الشركات وغيرها الاستفادة مما تنفقه في مجال المسؤولية الاجتماعية لغاية الترويج والتسويق لذاتها، مؤكداً أنه كان يفترض بالدراسة أن تركز على المحفزات الحكومية للشركات لزيادة انفاقها على صعيد المسؤولية الاجتماعية. فيما شددت المدير العام لمؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية سماح أبو عون، على التمييز بين الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية، وما يؤديه المانحون من دعم وتدخلات، مؤكداً بالمقابل ضرورة قياس الأثر الناتج عن برامج المسؤولية الاجتماعية، مبينة خصوصية الحالة الفلسطينية، بحكم الاحتلال، وما يستدعيه من تدخلات آتية، إضافة إلى أخرى ذات طابع تنموي، منوهة إلى وجود دائرة للمسؤولية الاجتماعية، تأخذ على عاتقها توفير دعم وتنفيذ تدخلات سريعة، عدا مؤسسة المجموعة للتنمية، التي تركز على قطاعات مثل التعليم، والتكنولوجيا.

حددت نسبة ثابتة من الأرباح لتمويل برامج مسؤوليتها الاجتماعية ومنها من تركها ففضفاضة تعتمد على الحاجة والطلبات». **نوعية البرامج المنفذة وعلاقتها بمنظومة الحماية الاجتماعية** وأشارت سعادة إلى تعدد البرامج المنفذة في إطار الحماية الاجتماعية بضمنها إغائية، استراتيجية وذات رؤية تنموية وتمكينية، وقالت: «جزء كبير من البرامج طغى عليها صفة الاحتفالية الخيرية والتكريمة، والمهرجانات، ودعم الجاريات الرياضية، وكان هنالك تركيز على الفئات الفقيرة والمهمشة من خلال التبرعات، الطرود الغذائية، المواسم الرمضانية، وكان قطاع التعليم مجال تركيز أساسي من خلال توفير المنح الدراسية كل عام في مختلف مراحل التعليم الجامعي. إضافة إلى جوانب التدريب المهني، التدريب على رأس العمل، الرحلات التعليمية والمدرسية». أجندة عمل لتعزيز العلاقة بين برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وبرامج الحماية للفئات الأكثر فقراً بدوره قال د. الخالدي: «إذا تقرر اعتماد البند الخاص في مسودة قانون الشركات بتخصيص نسبة 1% من أرباح الشركات المساهمة العامة، يمكن التفكير بإجاءة فكرة الصندوق الذي يمكن أن تمول من تلك الاقتطاعات السنوية وتشرف على إدارتها وقراراتها تلك الشركات المساهمة العامة المعنية بالشراكة مع ممثلين عن الحكومة». وتابع: «أما إذا تعذر اعتماد البند الخاص في مسودة قانون الشركات، يمكن اقتراح أن تقوم الحكومة برقع ضريبة الدخل على الشركات بنسبة 1% على أن يخصص ريعها لبرامج تمكينية لوزارة التنمية الاجتماعية، ما يمكن أن يوفر من عبء إدارة وتكاليف صندوق متخصص». وأكد أن الحكومة مطالبة بوضع برنامجها وأولوياتها السنوية في التنمية الاجتماعية التي ترغب بتحفيز مساهمات المسؤولية الطوعية نحوها أمام القطاع الخاص. بهذا يكون جزء من الشراكة ملزمًا (نسبة الـ 1% أعلاه) بينما يبقى الجزء الأكبر طوعياً، ويجب أن تبقى المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءً من نهج متكامل لسلوك الشركة تجاه المجتمع، والبيئة والمستهلكين ومختلف أصحاب العلاقة، ولا يجب أن يقتصر الدور الاجتماعي للشركات على الإنفاق على المساعدات. وقال الخالدي: «يجب أن تصاغ مقترحات محددة للتدخل الحكومي لتحفيز المسؤولية، يكون بنهج اقتصادي متكامل يشمل مصلحة الفقراء والمهمشين، مما يحفز الشركات على اتباع منهج مراعاة مصلحة أصحاب العلاقة المختلفين، وأن الترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع، من خلال الإعلام والمناهج الدراسية سواء المدرسية أو الجامعية، يساهم في الترويج للشركات التي تتبناه

وبنسبة أقل مع أفراد، مؤكدة انه لا يوجد أي علاقة شراكة بين شركات القطاع الخاص في تنفيذ برامج للمسؤولية الاجتماعية، ونسبة قليلة جدا منها تشاركت مع الحكومة في تنفيذ هذه البرامج، منوهة إلى ان الشركات لا تردد بدعم أو المشاركة في أي مبادرات تنموية تقوم بها الحكومة ويدعى القطاع الخاص للمساهمة فيها. وأكدت سعادة عدم تنفيذ توصيات ملتقى المسؤولية الاجتماعية الأول، سواء بالنسبة للصندوق المشترك الذي تم اقتراحه، أو فرض مساهمة 2% من أرباح البنوك تقتطع للمسؤولية الاجتماعية، في حين لاقت الشراكة مع الحكومة تردد كبير من قبل البنوك، بحكم التجربة السابقة والمماثلات التي تواجهها الشركات في أعمالها المشتركة مع الحكومة. وقالت: «غلبت البنوك البعد الأداتي المتمثل باستخدام مفهوم المسؤولية الاجتماعية كمفهوم إداري بحث لتحسين سمعة الشركة وإشهارها. وبماظهر ذلك في شكل المشاريع والبرامج المنفذة، حيث يظهر التركيز على دعم المهرجانات، النوادي الرياضية، الاحتفالات الوطنية، والمناسبات الدينية. وتطبق هذه النتيجة على الشركات فلم تخفي أي منها مكرية تعظيم الأرباح كمحفز للإنفاق». وذكرت الباحثة سعادة، ان نسبة إنفاق جميع البنوك على المسؤولية الاجتماعية تجاوزت (2/7) وتراوحت بين (2.5% - 6%) وهو ما يفسر عدم معارضة البنوك والشركات لفرض نسبة 2% من الأرباح لتنفقها على المسؤولية الاجتماعية. مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الشركات وأكدت سعادة ان الغالبية العظمى من الشركات المبحوثة تتحدثن أن تعريفها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يتمحور حول: واجب اجتماعي ووطني، يحقق الاستدامة الاجتماعية، التزام أخلاقي خيري على كل شخص أو شركة تعمل في المجتمع، يرفع اسم الشركة ويحسن سمعتها، وتضامن وتكافل مع فئات المجتمع الفقيرة بينما رأت شركات أخرى أساس مفهوم المسؤولية الاجتماعية، استثمار يجمي سمعة الشركة ويعزز علاقاتها بزبائناتها، مشيرة الى ان هناك (شركتين صناعيتين) فقط اشارت إلى مصلحة الموظفين والمستهلكين.

استراتيجيات برامج المسؤولية الاجتماعية:

وقالت: «تنوعت آليات الشركات في تحديد وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية ونشاطاتها: استراتيجيات توضح مجالات العمل وبرامج التدخل والمبادرات المطلوبة، قرار مجلس الإدارة يحدد بداية كل عام هذه المجالات، تبرعات دائمة لجمعيات تجمعها بها علاقات مستمرة في هذا المجال، طلبات تقدم للشركات بهدف الحصول على التمويل لمشاريع محددة كاستراتيجية وحيدة أو جزء من الاستراتيجية». وأضافت: «تراوحت نسب الإنفاق على برامج المسؤولية الاجتماعية بين (6%-2%) من صافي الأرباح، بعض الشركات

رام الله- الحياة الاقتصادية- إبراهيم أبو كامش- كشفت دراسة بحثية لمعهد «ماس» معارضة الغالبية العظمى من الشركات المساهمة العامة والمؤسسات القطاع الخاص فكرة إقامة صندوق مشترك للمسؤولية الاجتماعية، مستبعدين نجاح فكرة الصندوق، مبررين ذلك باختلاف الأهداف والأولويات بين الشركات ما سيفشل عمل الصندوق، مظهرين تخوفات شركاتهم من آلية إدارة الصندوق، وضعف سيطرة كل شركة على آليات إنفاق ونشاطات الصندوق، مؤكداً ان الصندوق لن يتمك من تحقيق الظهور الكافي الذي يحققه الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية لكل شركة على حدة. جاء ذلك خلال ورشة نظمها معهد ابحاث السياسات الاقتصادية «ماس» أمس لمناقشة دراسته التي اعدها الباحثان ايمان سعادة والمنسق البحوث في «ماس» رجا الخالدي حول: «واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية»، وعقب على نتائجها وكيل وزارة التنمية الاجتماعية داود الديك، ورئيسة مجلس ادارة مجلة «الشرق الأوسط للأعمال»، سيدة الأعمال أمل ضراغمة/المصري، ورئيسة دائرة المسؤولية الاجتماعية في بنك فلسطين هبة طنطش، بحضور ممثلين عن شركات ومؤسسات القطاع الخاص والبنوك والشركات المساهمة العامة، وذلك في قاعة المعهد برام الله. وأوصى المشاركون بضرورة تطوير رؤية فلسطينية توازن ما بين البعد الإداري والسياسي، فتجيب البعد السياسي يفرغ مفهوم المسؤولية الاجتماعية من مضمونه. كما يضع علامات تساؤل حول موقع الشركات من التنمية الاجتماعية عامة والذي تجلى في خطابات الشركات والمحاولات الحكومية المتعددة لتثبيته وفرضه بمختلف القوانين ذات العلاقة. وشدد الباحثان في دراستهما على أي مفهوم فلسطيني للمسؤولية الاجتماعية أن يتضمن: البعدين السياسي والإداري، ونهج متكامل يحكم علاقة الشركة مع المجتمع المحيط، بحيث يشمل الإنفاق على برامج خاصة في المسؤولية الاجتماعية، ويضمن سلوك الشركات تجاه المجتمع. وطالبا بالسعي نحو تنظيم مبادرات القطاع الخاص في هذا المجال من خلال إعداد دراسات وأجندات عمل توجه القطاع الخاص نحو المجالات الأكثر حاجة للتدخلات، وان الشركات هي مساعد لدور الحكومة وليست بديلا عنه، فالحكومة يجب أن تبقى قائدة قطاع التنمية الاجتماعية وتتبعها الشركات في هذا النهج. وعرضت الباحثة سعادة نتائج الدراسة التي اظهرت تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل متفاوت بين الشركات، بينما لا تزال شركات أخرى تعتمد التبرعات العشوائية كمسؤولية اجتماعية، وتنفذ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بالتعاون مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني،